خالد محمد خالد

أَزْمَةُ الحرّيَّة فى عَالَمِنَا

دار المقطم
للنشر والتوزيع

كل الحقوق محفوظة

Copyright
All rights reserved

المقطم للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ريحان- عابدين

القاهرة . مصر

Tel: (00202) 7958215-7946109

Fax: (00202) 5082233

Email:
elmokatam@hotmail.com

رقم الإيداع ٨٥٩٦ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N.

977 - 5732 - 71 - 9

فصول الكتاب

		الصفحة
الفصل الأول	: دعه ينتج . . دعه يبع	١١
الفصل الثانى	: من أغصان الزيتون ، إلى المطرقة	٢١
الفصل الثالث	: مظاهر الأزمة فى المجتمع الرأسمالى	٥٣
الفصل الرابع	: فلسفة الأزمة ، ومصيرها	١٠٣
الفصل الخامس	: مظاهر الأزمة ، فى المجتمع الاشتراكى	١٤١
الفصل السادس	: فلسفة الأزمة ، ومصيرها	١٧٣
الفصل السابع	: نحن ، والأزمة	٢٥٩

مقدمة

• هذا الكتاب يريد أن يقول : إن حرية الإنسان فى عصرنا هذا ، تعانى أزمة حقيقية ...

وإن أزمة الحرية فى عالمنا ، هى أزمة عالمنا ..

وإذا كان لهذه الأزمة أكثر من سبب ، فإن سببها الأول ، والأهَم ، هو أن كل نظام من النظم السائدة فى العالم ينظر إلى الحرية بوصفها أداةً عليها أن تخدم أغراضه ، بدلا من أن يراها « القيمَةَ الأم » التى يجب أن تدور فى فلكِها ، جميع القيم ، والنظم ، والاتجاهات ... !!

• والحرية ، هى ذلك الشىء الذى يصعب تعريفه ؛ لفرطِ بداهته .. وبداهَةِ حتميته ، وقَداسته ..

بيدَ أن الحرية التى نعالج أزمتها فى هذا الكتاب ، هى – أولا وأساسًا – الحرية السياسية .

وذلك لايعنى التهوين من شأن الحريات الأخرى ، كحرية الفكر ، وحرية القول، وحرية الضمير ..

بل يعنى أن الحرية السياسية ، هى « المجال الحيوى » الذى تترعرع فيه كل الحريات .

فحيث تبلغ « الحرية السياسية » رُشدها ، وتبسط نفوذها تتألق الحريات كلها ، وتتحول الحياة إلى مهرجان عظيم ..

• والحرية السياسية هى « الديمقراطية » ..

والديمقراطية – كما نراها – بسيطة ، بساطة الحقيقة ..

فهى ليست نظامًا للحكم وحده ، بقدر ما هى منهج للحياة كلها – غايتها أن تردَّ الأوطان إلى شعوبها .. وأن تضع جميع قوى الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، فى خدمة الإنسان ، معتمدة فى إنجاز ذلك كله على العدل ، والحقيقة ، والحرية ..

• بيد أن مفهومها السياسى ، كنظام للحكم ، يشكل قاعدتها الأساسية .

وهذا المفهوم أيضًا مُستبين ، وواضح .

فهى تعنى : أن تكون الدولة هى « سلطة السيادة » – والدستور ، الذى هو « قانون السيادة » – والحكومة ، التى هى « سلطة التنفيذ » – أن يكون هذا كله ، ممثلا لسيادة الشعب على جميع مقدَّرات سلطته ، وسياسته ..

تعنى : أن تكون الأمة ، مصدر الحكومة ، ومصدر القانون .. وأن تملك حقها الكامل فى نقد الحكومة ، ونقد القانون ..

تعنى : أن يكون للشعب ممثلون ونوابٌ ، يجيئون ثمرة اقتراعه الحر – يمثلون السيادة المباشرة للشعب ، ويتمتع من يشاء منهم بحق المعارضة السياسية فى شكلها القانونى ، وكيانها المستقل ..

تعنى : أن يكون هناك « رأى عام » يتمتع أفراده بحقوق الإنسان الحر ، تغذيه صحافة حرة .. وأفكار طليقة . ومناقشات ، لا تعرف

التردد ولا الإحجام ..

تعنى : أن يتوفر الأمن النفسى ، والاجتماعى ، والقانونى ، لكل أفراد المجتمع ومواطنيه .

تعنى أن تختفى الامتيازات السياسية ، ليأخذ مكانها حق تكافؤ الفرص . على جميع مستويات العمل السياسى والوطنى .

- هذه هى الديمقراطية ، كنظام للحكم ..

فليكن اسمها ، ما يكون ؛ لكن لِنذكُر دائمًا ، أن هذا هو جوهرها .. وهذه هى خصائصها .

وهى حين تعمل وَفق خصائصها هذه ، دون تعويق لها ، أو إنقاص من نفوذها ؛ فإنها لا تقف عند حدود وظيفتها السياسية بل تتخطاها إلى وظيفتها الاجتماعية ، فتجعل الثروة القومية ملكا للشعب .. كما جعلت السلطة السياسية فى يد الشعب ..

- ولما كان العالم اليوم يسوده – فى معظمه – نظامان لهما نفوذهما الواسع العريض ، النظام الرأسمالى .. والنظام الاشتراكى الماركسى .

ولما كان هذان النظامان ينطويان كلاهما على عوامل فعالة وثابتة ، تشكل أزمة الحرية وتُضاعفها ؛ فقد كان علينا أن نتعقب هذه العوامل فى مظاهرها ، وأن نكتشف فلسفة الأزمة فى أعماق كل من النظامين المذكورين .

- ولقد جعلنا حقل دراستنا هذه – دول القمَّة – فى كل من

المجتمع الرأسمالى ، والمجتمع الاشتراكى ، باعتبارها الدول التى بلغت التجربة الاقتصادية والسياسية فى كُلٍّ منها ، ولِكُلٍّ منها – النمو الهائل الذى يمكننا من رؤية تجربة على حقيقتها ، وبالتالى يتيح لنا صدق الحكم لها أو عليها ..

كما وأنه على الرغم من عدم اعترافنا بالنظام الطبقى فى التركيب العالمى ، فإننا لا نتجاهل الواقع الماثل أمامنا ، حيث توجد دول « كبرى» ودول « أخرى » .. وحيث تلقى الدول الكبرى فى كل من المعسكرين انعكاسها ، وقدوتها ، ونفوذها على بقية الدول المشابهة لها فى النظام ، أو الدائرة معها فى الفلك ..

• وحين نضرب هذه الدول الكبرى فى كلتا الجبهتين – الرأسمالية والاشتراكية الماركسية مثلا لما نقول ..

وحين نستمد من واقع حياتها مظاهر أزمة الحرية ، فإن الرغبة فى التشهير أو الإحراج ، لا تخطر قط ، ببالنا .. ولا تهوم ، حول تفكيرنا .. الموضوع كله ، يتلخص فى أن الكاتب يحمل للحرية كل الولاء ، ويؤمن بها كل الإيمان ، ويرى أن المهمة الأساسية لكل فلسفة وكل نظام، هو توفير المزيد من الحرية للبشر .

فإذا عجز نظام ما ، أو تعثَّر فى مهمته هذه فإن واجبنا أن نبحث عن أسباب عجزه وتعثُّره ، ونعاونه بالرأى الأمين الصادق على النهوض إلى مستوى هذه المهمة الجليلة ..

• وعلى الرغم من أن البحث يدور داخل الأفق الذى رسمنا حدوده؛ فإنه لم يكن من الطبيعى أن يغفل الكاتب دور مجتمعه ودولته تجاه هذه الأزمة ، وهكذا عقدنا لهذا الفصل الأخير من الكتاب – «نحن، والأزمة » .

• وسيلتقى القارئ أول الكتاب بفصلين : يتحدث أولهما فى إيجاز ، عن قصة الرأسمالية ، وهى تتكون عَبْر التاريخ ، فى الفكر والتطبيق ...

ويتحدث ثانيهما ، عن قصة الاشتراكية ، وهى تتكون أيضا وتنمو ، داخل الفكر والتطبيق .

وقد أردنا بهذين الفصلين ، أن يكونا قاعدة للتفكير ، ننطلق منها إلى مواجهة القضية ودراستها .

والآن ؛ تعالوا ، نقرأ معًا ومهما يكن حظنا من الاتفاق فى الرأى ، أو الاختلاف فيه ، فإن صفحات الكتاب ستكشف لنا عن حقيقة لن تكون موضع خلاف .

تلك هى : أن أزمة الحرية فى عالمنا ، أزمة حقيقية ..

وأن البحث عن علاج سريع وجاد ، هو واجب البشر أجمعين ؛ لأن مستقبل الحرية ، هو مستقبل الإنسان ..

خالد محمد خالد

الفصل الأول

دَعْهُ يُنْتِجْ ، دَعْهُ يَبِعْ

عندما انهارت الامبراطورية الرومانية تحت وطأة الغزو الجرمانى ، وغطى مدنها الخراب ، واضمحلت تجارتها – تقدم البرابرة الغزاة ليرثوا البلاد والعباد .

وتحول قادتهم إلى ملوك ، يحيط بكل ملك منهم كبار أنصاره الذين منحهم « قائدهم» « الملك » الإقطاعيات الواسعة .

وما لبث هؤلاء السادة الإقطاعيون أن انفصلوا عن ملوكهم ، مستقلين بسلطانهم – يملكون الأرض المُعطية ، ويحمون الأتباع الذين يُفلحونها لهم، أو يستأجرونها منهم .

كانت الغلال التى تخرجها الأرض تتطلب مَطاحن .. والكروم التى تثمرها الأرض تتطلب مَعاصر .. والزراعة ذاتها تتطلب آلات للفلاحة

وأخرى لنقل المحاصيل . وهكذا كان الإقطاع يتضمن الصناعة .

وكان ثَمت فى بقاع أخرى من العالم – سيما فى الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط – تجارة رابحة . وأسواق عامرة . اتصل بها سادة الإقطاع هؤلاء ، حاملين إليها ذهب روما ، وعائدين منها ببضائع الشرق وإنتاجه .

واتسع مجال الحياة ، وعادت المدن للظهور ، وصار هناك حِرفيون وتجار – تحداهم أول الأمر سادة الإقطاع ، ثم ما لبثوا تحت ضغطهم النامى المتكتل أن تخلوا لهم عن بعض الامتيازات ، لِقاء أموال يتقاضونها .

وهكذا – كما يقولون – وُلدت البرجوازية ..[1]

***

كانت وسائل الإنتاج بدائية ، ومن ثم كان الإنتاج بطيئًا .. ومن ثم – مرة أخرى – تفوقت التجارة على الصناعة . وتفوق التجار على الحرفيين فامتازوا عنهم بثرائهم وبمصالحهم الخاصة ، وذهبوا يحملون هذا الثراء بمزيد من الدَّعم لوجودهم الطبقى وامتيازاتهم الطبقية .

بَيْد أنها أعنى البرجوازية حتى ذلك الحين كانت واقعة – على نحوما – تحت سيادة النبلاء – أمراء الإقطاع .

---

(١) راجع كتاب « القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى » الفصل الثالث ، والرابع – تاليف : جان يابى – ترجمة : شريف حتاتة – محمد خليل قاسم – سعد كامل – وليم طوسون .

ورأى « الملك » فى البرجوازية ، هذه الطبقة الوسطى النامية قوة يمكن استغلالها للحد من سلطة النبلاء ، كما يمكن الاستفادة من ثروتها فى بناء الدولة .

وجاءت الحملة الصليبية الأولى ، تتلوها حملات ، فدفعت قوى التجارة إلى الأمام. وأخذت قوافلها تروح وتغدو بين أوربا والشرق الأدنى وانتعشت المدن التجارية ، وسقطت مقاليد الحكم فى أيدى كبار التجار ، وأصحاب المصارف ، ومالكى السفن .

كذلك نمت قوى الزراعة ، وجُففت المستنقعات ، وتقلص الرق ، واشتد ونما كيان الفلاحين .

وكان يصاحب ازدهار التجارة ، تعارض المصالح بين التجار والحرفيين تعارضًا يؤدى إلى أزمات وانتفاضات لم يكن يفيد منها سوى « الملك » أو « الإقطاعى » ، أو هما معا ..

وفى هذه الحقبة انتصرت الملكية سياسيًا ، وعظم نفوذها ؛ فاهتمت بالتجارة وبالصناعة لتشيد بهما دولا قوية فارهة .

وهكذا وجدت البرجوازية التجارية والصناعية فرصتها .

كان العرب فى تلك المرحلة التاريخية من أهم القوى المُكيفة لهذا التطور الذى يجرى فوق أرض أوربا .

فقد كانوا بحكم تقدمهم الحضارى وموقع بلادهم ، الوسطاء بين

الأوربيين وكل تقدم يحرزونه فى دنيا التجارة والصناعة والمعرفة .

وأخذت هذه الروابط تخف عندما اكتشف طريق آخر ربط أوربا بالبلاد المنتجة للسلع التى تحتاجها .

وأيامئذ ، اكتُشفت أمريكا .. ثم ظهر الذهب الأسود غزيرًا وفيرًا ، فساعد مع ظروف أخرى على تكويم الثروات وتكديسها . ومع هذه الثروات الطافية أخذت الصناعة اليدوية تَنداحُ وتتكاثر .

وأخذت تستقبل أعدادًا كثيرة من الأتباع الذين كان الإقطاعيون يطرودنهم من الأرض ، وكثرت الورش الصناعية ، وكثر فيها وحولها العمال الكادحون ..

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أهلَّ عصر الآلة مرهصًا بتقدم خارق وعاصف فى والصناعة التجارة ، ثم فى كل مجالات الحياة . وآنئذ زحفت المصانع آخذة مكان الورش ... وطَفِق رأس المال ينمو وينتشر مزيحًا من طريق توسعه كل عقبة .

وأخذت البرجوازية تتحول إلى طبقة أعلى . فقد استطاع المهرة الأذكياء منهم أن يسيطروا على الصناعات الهامة ، ويحتكروا الإنتاج والتجارة .

وهكذا شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر تطورًا هائلا وخاطفًا فى الاقتصاد الرأسمالى ، كما شهد الرأسماليةَ تتربع على عرش مكين .

وعلى الرغم من الأزمات التى كانت تعترض طريقها وتطورها ، فقد ذهبت تتقدم بسرعة خارقة .

ولقد أصبح البخار والآلة فى خدمة إنتاج رأسمال كاسح ، ليس فى أوربا وحدها ، بل وفى أمريكا بصورة أكبر .

وأخذت أرقام الإنتاج تصعد صعودًا سريعًا ومثابرًا فى كل الصناعات الهامة – الحديد ، والفولاذ ، والغزل ، والنسيج – كما ازداد استغلال المناجم .

وازدادت مع هذا كله صفوف الطبقة العاملة .. !!

ونمت الخطوط الحديدية ، والسفن التجارية حركة التبادل فى كافة أرجاء العالم ، وكُرِّست الأسواق لمجد الرأسمالية الفاتحة .. !!

ورأت فى حرية الإنتاج وحرية التصدير والتعامل بركة لا تؤذن بانتهاء ، فرفعت لها شعارًا قدسته تقديسًا هو :

« دعه ينتج .. دعه يبع » !!

« دعه يعمل .. دعه يَمُر » !!

***

خلال التطور الرأسمالى – الذى مررنا به مسرعين – كان هناك تيار عقلى وفلسفى يتكون فى أوربا التى تلقت من العلماء والفلاسفة العرب والمسلمين المواد الرئيسية لثقافتها – فعن ابن رشد ، وابن سينا ، والفارابى ، وعن ابن الهيثم ، والرازى ، وابن باجه – وغير هؤلاء من العلماء تلقت

أوربا موجات مضيئة من المعرفة والعلم ، أخذ الفلاسفة الأوربيون يدرسونها ويُنمونها ؛ فبزغ هناك عصر العقل والعلم مبتدئًا بـ «الثورة الكوبرنيكية » التى هز بها « كوبرنيكس » وجاليليو » ، و«نيوتن » ، أعمدة العالم القديم ، وصاغوا نموذجًا لعالمنا الحديث كله .

جاءت نظرية « كوبرنيكس » بأن الأرض كوكب يدور حول الشمس ، وليست مركزًا للكون فى منتصف القرن السادس عشر ، وتلاه « جاليليو » فى منتصف القرن السابع عشر ، ثم « نيوتن » فى أواخر القرن نفسه .

إن العمل الذى قام به هؤلاء الثلاثة الكبار فتح أبواب تغيير شامل فى علاقة الإنسان بالكون وفهمه له .. وفتح بالتالى جميع الطرق والمسالك أمام العقل الإنسانى

وأخذ الفلاسفة الأوربيون يبحثون عن الحقيقة معلنين كما يرى «بيكون» [١]

« أن المعرفة هى سبيل الإنسان الأوحد للسيطرة على عالمه وعلى الطبيعة، وأنها – أى المعرفة – ليست مجرد استدلال منطقى من مبادئ لم تُختبر علميًا ، إنما هى اكتشاف حقائق جديدة عن الطبيعة ، وهى ذلك الفهم الذى يدركه الإنسان خلال تأثيره العملى على الطبيعة ، وخلال محاولة تغييرها ... »

---

(١) كتاب « مدخل إلى الفلسفة » ص ٩٠ تأليف : دكتور جون ليوبس ترجمة : أونر عبد الملك

ومع هذا الانتصار للعقل والمعرفة وللجديد المقبل كله ، عَظم الانتصار للحرية ، ولحرية الفرد بصفة خاصة حيث كانت مُكبلة بقيود عاتية فرضتها الأسرُ المالكة ، والكنيسة ، والقابضون على مصادر الرزق فى الزراعة والصناعة والتجارة .

فنهض فلاسفة من طراز « لوك » الذى راح يبشر بتقديس حق الفرد فى الحياة ، والحرية ، والتملُّك .

وسارت وراءه الطبقة المتوسطة فى إنجلترا التى كانت يومئذ تعانى استبداد أسرة « ستوارت » المالكة متحالفا معا فى هذا الاستبداد الإكليروس ، والأرستقراطية البريطانية وتلقف دعوته فى فرنسا « فولتير » الذى كان من أكثر المتحمسين لفلسفته .. وكان هناك « ديدرو » و « رسّوو » و « توم بين » ..

بيد أنه من خلال هذا التيار الدافق .. تيار الفلسفة الجديدة التى تنادى بحرية الفرد كله .. عقله وضميره ، ومصيره ، خرج على العصر فيلسوف ترجم هذه الحرية إلى لغة الأرقام والاقتصاد ، ونشر كتابه الهام « ثروة الأمم» .. ذلكم هو « آدم سميث »

لقد وجدت فيه الرأسمالية فيلسوفها ، وفلسفتها

ويرى « سميث » : أن مسايرة القانون الطبيعى ، لا تحديه ، هى خير طريق إلى السعادة ، وهذا القانون الطبيعى يتطلب أن يكون الفرد حرًا ، لا تفرض على حريته فى الإنتاج والتعامل أية قيود .

وعمل الإنسان من أجل مصلحته الخاصة ، هو فى نفس الوقت عمل من أجل الصالح العام ، لأن تحقيق المنفعة الشخصية للفرد – أى فرد – مرتبط بتبادل المنافع مع الآخرين .. وكل فرد فى حاجة إلى الآخرين مثلما هم فى حاجة إليه .

وهذه الحاجات المتبادلة هى بمثابة القانون أو الضمير الذى يَتَحتم على الأفراد احترامه – تلقائيا – إذا أرادوا أن ينجحوا فى أعمالهم . من أجل ذلك رفض « سميث» كل تدخل فى حرية العمل ، وحرية التجارة ، وحارب الحماية الجمركية ، وأعلن أن وظيفة الدولة هى : – « حماية الذين يملكون ، من الذين لا يملكون » .. !!

ولقد ذهب فى مُناصَرة المنافسة الحرة إلى أبعد مدى .. وأصبح الشعار القائل « دعه يعمل .. دعه يمر » مذهبا وفلسفة يذود عنهما حتى الموت ، رجال من طراز « آدم سميث » و « ريكاردو » ، وآخرين ..

***

وخلال المراحل الهامة من تطور الرأسمالية ، كان يواكبها أيضًا تطور سياسى كبير .

فلم تعد حقوق الإنسان تكتفى فى التعبير عن نفسها بالفلسفة ، بل راحت تُزاحم القوة المناوئة حتى تُشكل نفسها شيئًا فشيئا فى قانون يفرض احترامه قدر المستطاع .. وحين لم يكن لهذا التيار الجديد متنفس سوى الثورة ، كانت الثورة تقوم وتشتعل لتجعل من الحرية ومن حقوق الشعب قانونًا نافذًا – كما حدث فى منتصف القرن السابع عشر إذ قامت ثورة «

البيوريتان » فى بريطانيا فكنست استبداد الملك وتحكم الكنيسة ، وجعلت البرلمان وحده مصدر التشريع والقانون ، وصار الفصل بين السلطات مبدأ من مبادىء الحكم ، وضمن القانون لكل فرد حرية الاعتقاد ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الاجتماع (١) .

فلما جاء القرن الثامن عشر – وبصفة خاصة النصف الثانى منه حيث كان الاقتصاد الرأسمالى يبدأ مع الآلة ومع مناجم الذهب انطلاقةُ العارِم ، أخذت ثورات الحرية تقذف لهيبها الماحق .. ففى فرنسا حيث لم يكن لأغلبية الشعب أية حقوق سياسية أو قانونية تجاه الملك والنبلاء والكنيسة ، قامت الثورة الفرنسية تأكل الأخضر واليابس ، وتعلن حقوق الإنسان فى عنفوان مُدمر .. !

وقبل هذا بسنوات قامت الثورة الأمريكية لتحرر الولايات المستعمرة من قبضة جورج الثالث واستعمار بريطانيا ، ولتعلن غداة انتصارها أنها أمة تُولَدُ فى الحرية ، وأن الناس متساوون فى الحقوق والواجبات ، وأن لكل فرد من البشر حقه الكامل فى الحرية وفى السعادة .

وعلى ثبجِ هذا التيار المتساوِ ق من الفكر والثورة ، كانت هذه المجموعات الوطنية المتحررة ، القائم حكمها على التنظيم والمركزية تعطى نموذجا للقوميات التى سيتعاظم مَدها . وتتسع دائرتها .

***

(١) راجع كتاب « الديمقراطية فى التكوين » الفصل الثالث – تأليف : عطا بكرى .

من هذه العوامل جميعها كانت الرأسمالية تقْتات فى مهارة ، وتغتذى فى نهم ، منتهزة كل فرصة لتنمو ..

وهكذا اتخذت من العالم الزاحف المتّشح بنور الحرية موطنا لها ، ثم راحت فى دهاء تحاول بسط نفوذها على قيم هذا العالم ، وتكيف نموه الحر وفق مصالحها متنكرة ليس فقط للمبادئ التى صاغت هذا العالم المتطور وشادَتْه ، بل وللمبادئ التى استمدت الرأسمالية نفسها منها وجودها ، وبنت عليها حقوقها .

لقد واصلت الرأسمالية سيرها .. فلما جاء القرن التاسع عشر جعلت منه مسرحا لأطماعها اللاهثة ، وحروبها الداهِمة ، واستعمارها المنْتشِر كريح السموم .. ! وتلَقَّى القرن العشرون – قرننا الذى يُعانينا ونُعانيه .. تلقى ميراثها الباهظ الذى لا يزال يُثقل ظهره ، ويَفْدحُ كاهِلَه .

بَيْد أنه لم يتلق هذا الميراث وحده ، فقد كان ثمت قَدر آخر يتكون عبْر التاريخ ويتسلق حركته ..

أجل ، كانت هناك حركة مُضادة .. لها فلسفتها ومنهجها وغاياتها البعيدة .

ولقد نَمَت مع الرأسمالية وداخلَها ، معترضة طريقها فى كل خطوة وصارخة فى وجهها بتحدّيات أرْبَكتها .

فإذا كان من الخير لبحثنا هذا أن نُلم بعُجالة عن مسير هذه الحركة ؛ فدعونا نفعل ..

******

الفصل الثانى

مِن أغصانِ الزيتونِ
إلى المُطرقةِ . .

عندما كان حكماء مصر القديمة يُردّدون من آلاف السنين كلماتهم عن العدالة ، كانوا يَبثّون أشواق الجنس البشرى إلى أجمل رؤاه . وأقدس تبعات مسيره ومصيره .

فعندما كانوا يرددون :

« لا تبغين بثروتك التى أتتك منحة من الإله ؛
فإنك لست بأحسن من أقرانك الذين حَل بهم
الفقر.. »

أو يقولون فى وصاياهم : « لا تصنعن نفسك
مَعبرا على النهر . ثم تجاهد بعد ذلك لتجمع
أجره ... خذ الأجر من الرجل صاحب

الثروة ؛ ورحب بمن لا يملك شيئا ... » [١]

وعندما كانت ديانتهم تقول لهم على لسان الإله :

«لقد صنعتُ الرياح الأربع ، لكى يتنفس منها كل إنسان كزميله ، إبّان حياته ..

« لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة ؛ لكى يكون للفقير فيها حق كالعظيم ..

« لقد صنعت كل إنسان مثل غيره من الناس .. » [٢]

وعندما كان بعض حكامهم يقدم حسابه إلى إلآهِه ، وإلى الشعب بهذه الضراعات :

« لقد أعطيت الأرملة قبل ذات البعل .. »

ولم أميز الرجل العظيم فوق الرجل الفقير فى شىء .. »

وحين أقبل الفيضان بالغلال والخير ، لم أجمع المتأخر من الضرائب عن السنين المجدبة .. » [٣]

حين كانت تلك المبادئ تَصدَح من آلاف السنين فى آفاق مصر القديمة، لم تكن تصور أمانِىَّ مُعاصريها وحدهم .. بل أمانى الإنسان

---

(١) الأدب المصرى القديم للمرحوم سليم حسن – جـ أول : ص ١٨١ ، ٢٦١

(٢) كتاب « ما قبل الفلسفة » ترجمة : جبرا إبراهيم جبرا – ص ١٢٧ .

(٣) كتاب « الأدب المصرى القديم » – سليم حسن .